

Qintar Journal for Humanities and Applied Sciences Economic and entrepreneurship studies series

الدور التنموي للتمويل الإسلامي وأثره في تحقيق الاستدامة

الدكتور: إبراهيم حسن الزواهرة

باحث مختص في ادارة المشاريع الصغيرة- الاردن

تاريخ ارسال الدراسة 2025/11/15 تاريخ قبول الدراسة 2025/12/18 تاريخ النشر 2025/12/30

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل نظري وتأصيلي للدور التنموي الجوهرى للتمويل الإسلامى وأثره فى تحقيق الاستدامة الشاملة للمجتمعات. تنبع مشكلة الدراسة من محدودية المنظور المالى التقليدي فى معالجة فجوات التنمية والأزمات الهيكلية الناتجة عن انفصال القطاع المالى عن الاقتصاد الحقيقى. اعتمد البحث على المنهج الوصفى التحليلى الاستنباطى لتفكيك المرتكزات الفلسفية للتمويل الإسلامى، المتمثلة فى عقيدة الاستخلاف ومنطق العمارة، وربطها بمؤشرات الاستدامة المعاصرة. وتوصلت الدراسة إلى نتائج جوهرية، أبرزها: أن التمويل الإسلامى يمتلك حصانة بنيوية ضد التقلبات المالية نتيجة ارتباطه العضوى بالأصول الإنتاجية وقاعدة المشاركة فى المخاطر (الغنم بالغرم). كما أكدت النتائج أن الأدوات الاستثمارية (كالمشاركات والصكوك) والقطاع الثالث (الزكاة والوقف) تمثل روافع استراتيجية لتحقيق العدالة التوزيعية والتمكين الاجتماعى، وتوصي الدراسة بضرورة دمج الصيرفة الإسلامية كشريك استراتيجى فى الخطط التنموية الوطنية، مع تعزيز أطر الحوكمة الشرعية المستقلة لضمان توجيه الائتمان نحو القطاعات الحقيقية المحققة للاستدامة.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامى، التنمية المستدامة، الاقتصاد الحقيقى، الحوكمة الشرعية، الصكوك الإسلامية، العدالة التوزيعية.

Title: The Developmental Role of Islamic Finance and Its Impact on Achieving Economic and Social Sustainability for Communities: A Theoretical and Analytical Vision.

Abstract : This study aims to provide a comprehensive theoretical and analytical exploration of the essential developmental role of Islamic finance and its impact on achieving comprehensive sustainability for societies. The research problem stems from the limitations of conventional financial systems in addressing development gaps and structural crises caused by the decoupling of the financial sector from the real economy. The study adopts a descriptive-analytical and deductive approach to deconstruct the philosophical foundations of Islamic finance—represented by the concepts of Istikhlaf (Stewardship) and Imarah (Earth's Prosperity)—and link them to contemporary sustainability indicators. The findings indicate that Islamic finance possesses structural immunity against financial instability due to its organic link to productive assets and the principle of risk-sharing (Profit and Loss Sharing). Furthermore, the results confirm that investment instruments (such as Musharakah and Sukuk) and the third sector (Zakat and Waqf) serve as strategic levers for achieving distributive justice and social empowerment. The study recommends integrating Islamic banking as a strategic partner in national development plans while strengthening independent Sharia governance frameworks to ensure that credit is directed toward real sectors that foster long-term sustainability.

Keywords: Islamic Finance, Sustainable Development, Real Economy, Sharia Governance, Islamic Sukuk, Distributive Justice.

المقدمة

تعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية الغاية الأسمى التي تسعى إليها المجتمعات الإنسانية المعاصرة، وهي المحرك الأساسي لاستقرار الدول ورفاهية الشعوب، غير أن المتأمل في المسارات التنموية التقليدية التي سادت العقود الماضية، يلحظ أنها غالباً ما اصطدمت بأزمات هيكلية حادة ناتجة عن خلل بنيوي في جوهر النظام المالي السائد؛ ألا وهو انفصال القطاع المالي عن الاقتصاد الحقيقي، لقد أدى التوسع المفرط في أدوات المديونية والمتاجرة بالديون والمخاطر إلى تحول المال من وسيلة لخدمة الإنتاج إلى غاية في ذاته، مما خلق فجوات تضخمية واختلالات في توزيع الثروة، أدت بدورها إلى تقويض ركائز الاستدامة (لمريني، 2020)

وفي هذا السياق المضطرب، يبرز التمويل الإسلامي ليس كبديل تقني فحسب، بل كمنظومة قيمية واقتصادية متكاملة لا تعمل في فراغ عقائدي أو تجريدي نظري، إن الصيرفة الإسلامية تستند إلى خلفية فلسفية رصينة تسعى لتحقيق مفهوم العمارة بمفهومه الشامل، وهو المفهوم المستمد من قوله تعالى: «هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها»، إن هذه الآية الكريمة تمثل الدستور التنموي للفكر الإسلامي؛ فهي تفرض على المصرفية الإسلامية مسؤولية تتجاوز الربحية المادية المجردة، لتشمل النهوض بجميع جوانب الحياة المادية والروحية، وضمان إعمار الأرض بما يحقق النفع العام (لمريني، 2020) وبناءً عليه، فإن المصارف الإسلامية بحكم طبيعتها البنوية ليست مجرد أوعية ادخارية أو وسطاء ماليين بالمعنى التقليدي، بل هي مؤسسات استثمارية تنموية تهدف في مقامها الأول إلى تحقيق الرفاه الإنساني وبناء قوة الأمة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية (الفتلاوي والساعدي، 2022).

إن الميزة التنافسية التي يمنحها التمويل الإسلامي لمسار التنمية المستدامة تكمن في الحصانة الذاتية ضد التقلبات والفقاعات المالية، فبينما يعتمد النظام التقليدي على توليد النقود من النقود عبر آلية الفائدة، يشترط النظام الإسلامي وجود أصل عيني أو منفعة حقيقية خلف كل عملية تمويل، هذا الارتباط العضوي بين المال والنشاط الإنتاجي (Asset-Backed Financing) يضمن توجه السيولة نحو قطاعات حيوية مثل الزراعة والصناعة والبنية التحتية، مما يساهم في الحد من كارثة التضخم التي أثقلت كاهل الاقتصاديات النامية (لمريني، 2020).

وعلى صعيد الاستدامة الاجتماعية، يقدم التمويل الإسلامي نموذجاً فريداً يرتكز على العدالة التوزيعية والمشاركة في المخاطر، إن قاعدة الغنم بالغرم لا تضمن فقط توزيعاً عادلاً للأرباح، بل تضمن أيضاً تكاتف الممول والمستثمر في مواجهة المخاطر، مما يحفز المؤسسات المالية الإسلامية على تقديم الدعم الفني والإداري لشركائها لضمان نجاح المشاريع واستدامتها (بوهرين، 2023)، هذا التوجه يبرز بوضوح في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)، التي تمثل العمود الفقري لاقتصاديات العالم؛ حيث يقدم التمويل الإسلامي حلولاً ابتكارية تعتمد على كفاءة التدفقات النقدية والجودة الإنتاجية بدلاً من التشدد في الضمانات العينية المرهقة، مما يساهم في تمكين الفئات النشطة اقتصادياً وتحويلها من خانة الإعالة إلى خانة الإنتاج (ملحم، 2024).

علاوة على ذلك، فإن الربط بين التمويل الإسلامي والتنمية المستدامة هو تلاقٍ حتمي بين نظام قيمي وبين ضرورة اقتصادية عالمية. فالتنمية المستدامة في جوهرها هي تطوير لنوعية الحياة البشرية دون الإضرار بالبيئة أو حقوق الأجيال القادمة، وهو ما يتسق تماماً مع مقاصد الشريعة الإسلامية (Maqasid al-Sharia). فمقصد حفظ المال يقتضي تنميته وتداوله ومنع تركه دولة بين الأغنياء، ومقصد حفظ النسل يفرض حماية الموارد الطبيعية والمالية للأجيال القادمة، مما يجعل التمويل الإسلامي نظاماً مستداماً بالفطرة (الشبول، 2014).

إن أهمية هذا البحث تكمن في تقديم رؤية علمية تحليلية تتجاوز الوصف السطحي لعمليات الصيرفة الإسلامية، لتغوص في كيفية تحويل أدواتها (كالمشاركات، والصكوك، والتمويل الأصغر، والوقف) إلى محركات فعلية للتنمية القومية. وتبرز في هذا الصدد الحاجة الملحة لتأصيل الدور التنموي للتمويل الإسلامي في ظل الأزمات المالية العالمية والديون السيادية التي أرهقت ميزانيات الدول؛ حيث تقدم الصكوك الإسلامية، على سبيل المثال، أداة استراتيجية لتمويل البنية التحتية والمشاريع الضخمة دون الوقوع في فخ الفوائد المركبة، مما يساهم في بناء أصول حقيقية تخدم الأجيال الحالية والمستقبلية (بن زيدان، 2020).

بناءً على هذا التصور الكلي، تأتي هذه الدراسة لمناقشة التداخل العميق بين الفلسفة العقدية للتمويل الإسلامي وبين المتطلبات الاقتصادية المعاصرة لتحقيق الاستدامة الشاملة. وسنحاول من خلال هذا البحث الإجابة على التساؤلات الجوهرية حول قدرة التمويل الإسلامي على ردم الفجوة بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكيف يمكن للأطر الرقابية والحوكمة الشرعية المستقلة أن تعزز من فاعلية هذا الدور التنموي، وتضمن عدم انحراف المؤسسات المالية عن مقاصدها السامية في ظل بيئة اقتصادية متغيرة ومعقدة.

مشكلة البحث: على الرغم من المزايا النظرية المتعددة للتمويل الإسلامي، إلا أن هناك فجوة تظهر أحياناً بين الفلسفة العقائدية وبين الممارسة التطبيقية في بعض المؤسسات التي قد تميل نحو صيغ التمويل القائمة على المدائنة القصيرة الأجل (كالمداينة الاستهلاكية) على حساب التمويلات الاستثمارية التنموية الطويلة الأجل. وتكمن المشكلة الرئيسية في السؤال التالي: إلى أي مدى تساهم آليات التمويل الإسلامي الأصيلة في تحقيق ركائز التنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية) للمجتمعات، وما هي الأطر الفلسفية والتطبيقية التي تضمن تحويل هذه المؤسسات من مجرد وسطاء ماليين إلى شركاء تنمويين فاعلين؟

أهمية البحث: تنبثق أهمية هذا البحث من ثلاثة محاور جوهرية:

1. **المحور التأصيلي:** عبر الربط بين مفهوم العمارة الإسلامي ومفهوم الاستدامة المعاصر، مما يقدم إطاراً فكرياً لصناع القرار الاقتصادي.
2. **المحور التنموي:** من خلال تحليل دور الصكوك والتمويل الأصغر في سد الفجوات التمويلية في قطاعات الاقتصاد الحقيقي (الزراعة، الصناعة، الإسكان).

3. المحور الرقابي: عبر التأكيد على دور الحوكمة الشرعية في ضمان الالتزام بالمقاصد التنموية، مما يعزز ثقة المودعين والمستثمرين ويحقق الاستقرار المالي.

أهداف البحث: يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تأصيل الدور التنموي للمصارف الإسلامية كأداة للموازنة بين الأبعاد المادية والروحية والاجتماعية.
2. تحليل أثر أدوات التمويل الإسلامي (الصكوك والمشاركات والتمويل الأصغر) في تمويل الاقتصاد الحقيقي والحد من التضخم.
3. فحص العلاقة بين مقاصد الشريعة وركائز التنمية المستدامة (البشرية، البيئية، والاقتصادية).
4. استشراف مستقبل التمويل الإسلامي كشريك استراتيجي في الخطط التنموية الوطنية للدول.

منهجية البحث: تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال مراجعة الأدبيات الاقتصادية والفقهية الحديثة، وتحليل التقارير الصادرة عن المؤسسات المالية الإسلامية، مع الربط الاستنباطي بين القواعد الشرعية والمؤشرات التنموية المعاصرة، بغية الوصول إلى رؤية تحليلية شاملة تخدم أغراض الدراسة وتجب على تساؤلاتها.

المبحث الأول: المرتكزات الفلسفية للتنمية في الفكر الاقتصادي الإسلامي

يمثل الفكر الاقتصادي الإسلامي منظومة متكاملة لا تنفصل فيها القيم الأخلاقية عن الغايات المادية. فبينما ترتكز النظريات التنموية الوضعية على فكرة تعظيم المنفعة الفردية كمحرك أساسي للنمو، يطرح الإسلام رؤية كلية تجعل من النشاط الاقتصادي وسيلة لتحقيق غاية أسمى وهي الخلافة في الأرض. إن التنمية في هذا السياق ليست مجرد زيادة في الأرقام المحاسبية أو معدلات الناتج المحلي، بل هي عملية تزكية شاملة تمس الفرد والمجتمع والبيئة.

المطلب الأول: عقيدة الاستخلاف ومنطق العمارة (رؤية تأصيلية)

تعتبر عقيدة الاستخلاف حجر الزاوية والقاعدة الصلبة التي تنطلق منها التنمية في التصور الإسلامي. إن المال في الفكر الإسلامي ليس ملكية مطلقة للفرد يتصرف فيها بهواه، بل هو مال الله وضعه أمانة في يد الإنسان، وهو ما تؤكد القاعدة الأصولية بأن الملكية في الإسلام ملكية وظيفية لا ملكية استبداد. وبموجب هذا المبدأ، يصبح الإنسان مستخلفاً لإدارة هذه الموارد بما ينفع المجتمع ويحقق مراد الخالق (بسيوني، 1988).

1. التحول من السعي المادي إلى الوظيفة التعبدية: يؤكد الباحثون أن مبدأ الاستخلاف يحول النشاط التنموي من سعي مادي مجرد، قد يطغى فيه الجشع على المصلحة العامة، إلى وظيفة تعبدية تلتزم بالضوابط الأخلاقية والشرعية. فالتاجر أو المستثمر أو المصرفي في النظام الإسلامي لا يسعى للربح فقط، بل يسعى للامتثال لأمر الله في

تنمية المال بالحق وتجنب الباطل. هذا المنظور يفرض قيوداً ذاتية تمنع ممارسة الأنشطة الضارة بالمجتمع مثل الاحتكار، أو المتاجرة بالسلع المحرمة، أو الاستغلال عبر الربا (لمريني، 2020)

2. **منطق العمارة والتحسين النوعي للحياة:** يرتبط مفهوم العمارة المستمد من قوله تعالى: «هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا» بالتحسين النوعي للحياة الإنسانية. فالعمارة في الإسلام تعني البناء والزراعة والصناعة وتطوير سبل العيش بما يحافظ على التوازن الذي أراده الله للكون. إن منطق العمارة يرفض التنمية التي تؤدي إلى تدمير البيئة أو استنزاف الموارد، بل يدعو إلى إعمار الأرض عبر الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة (لمريني، 2020) وبذلك، تصبح المصارف الإسلامية أدوات لتمويل العمارة الحقيقية التي تبني المصانع وتستصلح الأراضي، بدلاً من العمارة الوهمية القائمة على تدوير الديون والمضاربات المالية التي لا تضيف قيمة حقيقية للاقتصاد.

3. **التنمية المستدامة كأثر للاستخلاف:** إن الاستخلاف يفرض على الجيل الحالي ألا ينظر للموارد كغنيمة يستهلكها بالكامل، بل كأمانة يجب تسليمها للأجيال القادمة وهي في حالة أفضل. هذا هو الجوهر الفلسفي لما يسعى اليوم بـ التنمية المستدامة؛ حيث يلزم الفكر الإسلامي الفرد والمجتمع بمراعاة حقوق المستخلفين القادمين، مما يمنع السياسات الاقتصادية قصيرة النظر التي تضحي بالمستقبل من أجل ربح آني (لمريني، 2020)

المطلب الثاني: مقاصد الشريعة كإطار مرجعي للاستدامة الشاملة

لا تكتمل الرؤية التنموية الإسلامية إلا بالرجوع إلى مقاصد الشريعة، وهي الغايات السامية التي جاء التشريع لتحقيقها، والمتمثلة في حفظ الضرورات الخمس: الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال. إن هذه المقاصد تمثل الدستور التنموي الذي يوجه بوصلة الاستدامة في المجتمعات الإسلامية.

1. **حفظ المال ودوره في الرواج الاقتصادي:** يعد مقصد حفظ المال ركيزة أساسية في التنمية؛ فالحفظ في الإسلام لا يعني الحبس أو الاكتناز، بل يعني حماية المال من الضياع وتنميته عبر الاستثمار المنتج (التمير). تقتضي مقاصد الشريعة أن يكون المال متداولاً ورائجاً بين أفراد المجتمع، وهو ما يعبر عنه القرآن الكريم بقوله: «كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ». إن منع تركيز الثروة في يد فئة قليلة هو الضمانة الحقيقية لعدم حدوث خلل في التوزيع، وهو ما تسعى إليه التنمية المستدامة عبر مفهوم النمو الشامل (الفتلاوي والساعدي، 2022).

2. **حفظ النسل والعدالة التوزيعية بين الأجيال:** يمثل مقصد حفظ النسل أحد أقوى الروابط الفلسفية مع مفهوم الاستدامة المعاصر. إن حفظ النسل يفرض على واضعي السياسات الاقتصادية والمالية ضرورة ضمان استدامة الموارد للأجيال القادمة. وهذا يقتضي أمرين جوهريين (الشبول، 2014):

- **الاستدامة البيئية:** منع استنزاف الطبيعة وتلويثها، لأن ذلك يهدد حق الأجيال القادمة في حياة كريمة.

• الاستدامة المالية: رفض إقبال كاهل الشعوب القادمة بالديون السيادية والفوائد المركبة الناتجة عن النظام الربوي، فالتمويل الإسلامي القائم على المشاركة لا يترك وراءه ديوناً ميتة، بل يترك أصولاً إنتاجية حية (الفتلاوي والساعدي، 2022).

3. التكامل بين المقاصد والتنمية البشرية: إن حفظ النفس والعقل يوجه التمويل الإسلامي نحو قطاعات التعليم والصحة والبحث العلمي. فالتنمية المستدامة لا تقوم إلا على إنسان مؤهل ومعافى. وبذلك، فإن المصرفية الإسلامية حين تساهم في تمويل هذه القطاعات (عبر الأوقاف أو الاستصناع أو الصكوك)، فهي لا تمارس عملاً خيراً فحسب، بل تمارس وظيفة مقاصدية جوهرية تضمن بقاء الإنسان كقوة فاعلة في عمارة الأرض (الشبول، 2014)

المبحث الثاني: المنطق الاقتصادي للتمويل الإسلامي وتحفيز الإنتاج

لا يكتفي التمويل الإسلامي بتقديم صيغ بديلة للتمويل التقليدي، بل هو يطرح منطقاً اقتصادياً مغايراً يهدف إلى إعادة هيكلة العلاقة بين رأس المال والنشاط الإنتاجي. فبينما يعاني النظام المالي العالمي مما يسمى التوسع المالي المفرط (Financialization) الذي أدى إلى تضخم حجم الرموز المالية (الديون والمشتقات) مقابل السلع والخدمات الحقيقية، يفرض التمويل الإسلامي تلازماً حتمياً بين حركة المال وحركة الاقتصاد الحقيقي، مما يجعله محركاً أصيلاً للإنتاج والاستقرار.

المطلب الأول: مبدأ الارتباط بالأصول (Asset-Backed Financing) وتحقيق الاستقرار النقدي

تكمن الميزة التنافسية الكبرى للصيرفة الإسلامية في واقعيتها الاقتصادية، فهي ترفض أن يكون المال مادة للمتاجرة لذاته، بل تشترط أن يكون وسيلة لتبادل السلع والخدمات أو إنتاجها.

1. كبح التضخم عبر التوازن بين النقد والسلع: في النظام المصرفي التقليدي، يتم خلق الائتمان (الديون) بمجرد قيود محاسبية تمنح المقرض سيولة نقدية دون اشتراط توجيهها لإنتاج فعلي، مما يؤدي إلى نمو المعروض النقدي بمعدلات تفوق نمو الناتج المحلي، وهو المحرك الأساسي للتضخم. أما الصيرفة الإسلامية، فهي تشترط وجود أصل عيني (كالات، المواد الخام، العقارات) أو منفعة حقيقية (كخدمات التعليم أو النقل) خلف كل عملية تمويل. هذا الارتباط يضمن أن الكتلة النقدية المتدفقة في الأسواق تقابلها زيادة موازية في الكتلة السلعية، مما يحقق توازناً مستداماً في القوة الشرائية للعملة ويحد من الضغوط التضخمية (المريني، 2020)

2. الحصانة الذاتية ضد الفقاعات المالية: أثبتت الأزمات المالية العالمية، وخاصة أزمة 2008، أن السبب الرئيس للاهيار كان انفصال القطاع المالي عن الواقع. إن التمويل الإسلامي، عبر رفضه بيع الدين واشترطه تملك المصرف للأصول قبل تمويلها، يمنع نشوء الديون الوهمية والمضاربات المفرطة. هذا المبدأ يمنح المصارف الإسلامية حصانة ذاتية؛ لأن قيمتها السوقية مرتبطة بقيمة أصول حقيقية ملموسة لا تتبخر في الأزمات كما تتبخر الأوراق المالية في

أسواق البورصة (بوهرين، 2023). وبذلك، يتحول التمويل من عبء مديونية إلى قوة شرائية تعزز استقرار الاقتصاد القومي.

3. توجيه السيولة نحو القطاعات التنموية: ن اشتراط الارتباط بالأصل يوجه المصرف الإسلامي قسراً نحو الاقتصاد الحقيقي. فالمصرف لا يقرض المال للمستهلك لينفقه في أمور استهلاكية غير منتجة إلا في حدود ضيقة، بل يوجه جل تمويلاته لشراء معدات للمصانع، أو مواد بناء للمقاولين، أو بذور وأسمدة للمزارعين. هذا المنطق يساهم في تحفيز العرض الكلي وزيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع، وهو جوهر التنمية الاقتصادية المستدامة.

المطلب الثاني: المشاركة في المخاطر وكفاءة تخصيص الموارد الإنتاجية

تنتقل الفلسفة التنموية للتمويل الإسلامي من منطق المداينة (Creditor-Debtor) إلى منطق الشراكة (Partnership). هذا التحول الجذري يعيد صياغة السلوك الاستثماري للمصارف والمستثمرين على حد سواء.

1. قاعدة الغنم بالغرم والعدالة التوزيعية: في النظام التقليدي، يضمن المصرف (الدائن) ربحه عبر الفائدة الثابتة بغض النظر عن نجاح المشروع أو فشله، مما يلقي بكامل عبء المخاطرة على عاتق المستثمر (المنتج). أما في التمويل الإسلامي، فإن القاعدة الحاكمة هي الغنم بالغرم؛ أي أن الربح حق للمصرف مقابل تحمله لمخاطر الخسارة (لمرني، 2020) هذه العدالة في توزيع المخاطر تجعل المصرف شريكاً حقيقياً في العملية الإنتاجية، حيث لا ينمو رأس مال المصرف إلا إذا نما اقتصاد المستثمر، مما يقلل من حالات الإفلاس والتعثر المالي التي ترهق الاقتصاد.

2. رفع كفاءة التخصيص الاستثماري: عندما يكون المصرف شريكاً في الربح والخسارة، فإنه يتوقف عن كونه مرابياً يبحث عن الضمانات العينية (الرهن) فقط، ويتحول إلى محلل استثماري يبحث عن الجدوى الاقتصادية الحقيقية للمشروع. هذا المنطق يؤدي إلى توجيه الموارد المالية نحو المشاريع الأكثر كفاءة وإنتاجية ونفعاً، حتى لو كان أصحابها يفتقرون للضمانات الضخمة. وبذلك، يساهم التمويل الإسلامي في تمكين أصحاب الكفاءات والعقول المبتكرة، مما يرفع من معدلات تكوين رأس المال الثابت في الاقتصاد (بن مشيش، 2020).

3. الدعم الفني والإداري كقيمة مضافة: إن مصلحة المصرف الإسلامي في نجاح المشروع (لأنه شريك فيه) تدفعه لتقديم ما هو أكثر من المال؛ فهو يقدم الاستشارات الفنية، والدعم الإداري، والرقابة الاستثمارية لضمان سير المشروع في الاتجاه الصحيح. هذا التلاحم بين الخبرة المالية للمصرف والخبرة الفنية للمستثمر يخلق بيئة أعمال مستدامة تضمن نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تمثل العصب الحيوي للتنمية القومية (بن مشيش، 2020)

المبحث الثالث: آليات التمويل الإسلامي كأدوات للنهوض المجتمعي

تنتقل الصيرفة الإسلامية من حيز التنظير الفقهي إلى حيز التأثير الواقعي عبر مجموعة من الأدوات المالية المبتكرة التي صُممت لتكون محركات للتنمية المجتمعية. فإذا كانت المباحث السابقة قد ركزت على الفلسفة والمنطق الاقتصادي

الكل، فإن هذا المبحث يسلط الضوء على الأدوات التشغيلية (الصكوك والتمويل الأصغر) وكيفية مساهمتها في ردم الفجوات التمويلية في قطاعي البنية التحتية والمشروعات الناشئة، بما يحقق التوازن بين الربحية المالية والمصلحة العامة.

المطلب الأول: الصكوك الإسلامية وتمويل البنية التحتية (رؤية استراتيجية)

تمثل الصكوك الإسلامية قفزة نوعية في أسواق المال المعاصرة، فهي ليست مجرد أدوات مديونية كالسندات التقليدية، بل هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات.

1. **الصكوك كبديل استراتيجي لاقتصاد المديونية:** تعاني أغلب الدول النامية من تراكم الديون السيادية الناتجة عن الاقتراض الربوي لتمويل مشاريعها الكبرى. وهنا تقدم الصكوك حلاً استراتيجياً يسمح للدول بتمويل مشاريع البنية التحتية (طرق، جسور، محطات طاقة، مستشفيات) دون إرهاق الميزانية العامة بالفوائد المركبة. فبينما يمثل السند ديناً في ذمة المصدر، يمثل الصك ملكية حقيقية في أصل استثماري. هذا التوجه يقلل من مخاطر السيولة ويساهم في تنوع مصادر الموارد الذاتية للدولة، حيث يتم سداد عوائد الصكوك من الإيرادات الفعلية التي يولدها المشروع ذاته (الفتلاوي والساعدي، 2022).

2. **ديمقراطية الاستثمار والعدالة التوزيعية:** تساهم الصكوك بفعالية في تحقيق العدالة التوزيعية عبر آلية تفتيت الملكية الكبيرة. فالمشاريع الضخمة التي كانت حكرًا على كبار الرأسماليين أو المؤسسات الدولية، أصبحت عبر الصكوك متاحة لصغار المدخرين من أفراد المجتمع. هذا الدمج المالي يحقق هدفين تنمويين: الأول هو استقطاب المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو مشاريع إنتاجية، والثاني هو ضمان توزيع ثمار النمو والأرباح على أوسع قاعدة شعبية ممكنة، مما يقلل من الفوارق الطباقية (بن زيدان، 2020).

3. **أثر الصكوك في الاستدامة البيئية (الصكوك الخضراء):** برزت الصكوك الخضراء كأداة ابتكارية تجمع بين معتقدات المستثمرين والتزامهم الأخلاقي تجاه البيئة. وتنتج هذه الصكوك لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة. إن فاعلية هذه الأداة تكمن في قدرتها على جذب استثمارات مسؤولة اجتماعياً تساهم في تحقيق نظام بيئي اقتصادي أكثر نظافة، وهو ما يجسد الدور الإنساني التنموي للتمويل الإسلامي الذي يضع حماية الكون في قلب نشاطه (الفتلاوي والساعدي، 2022).

المطلب الثاني: التمويل الأصغر والتمكين الاقتصادي (من الإعالة إلى الإنتاج)

تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) الركيزة الأساسية للنمو في الاقتصاديات المعاصرة، حيث توفر الجزء الأكبر من فرص العمل. غير أن هذه المشروعات تواجه إقصاءً مالياً من قبل البنوك التقليدية نتيجة تشدها في طلب الضمانات العينية.

1. معالجة الفجوة التمويلية عبر التمكين لا المديونية: يقدم التمويل الأصغر الإسلامي حلاً ابتكاريًا تعتمد على كفاءة التدفقات النقدية والجدوى الإنتاجية بدلاً من الأصول المرهونة. إن فلسفة التمويل الأصغر في الإسلام تنطلق من مبدأ التمكين الاقتصادي؛ أي تحويل الفقراء والناشطين اقتصادياً من متلقين للمعونات والزكاة إلى ملاك لوسائل إنتاج يسهمون في الناتج المحلي الإجمالي (ملحم، 2024).
2. فاعلية الصيغ التشاركية في تمويل المشروعات الناشئة: تتجلى أهمية التمويل الإسلامي في استخدام صيغ متنوعة تتناسب مع احتياجات الفقراء:

- المشاركة المتناقصة: تتيح لصاحب المشروع الصغير الحصول على تمويل لشراء أصل (كشاحنة نقل أو آلة مصنع) بحيث يتشارك المصرف معه في ملكيتها، ثم يبدأ المستثمر بشراء حصة المصرف تدريجياً من الأرباح المحققة حتى يمتلك المشروع بالكامل. هذه الصيغة تحول المستأجر إلى مالك، وهو أقصى درجات التمكين (Herş, 2025).
- المربحة للأمر بالشراء: يقوم المصرف بشراء المعدات أو المواد الخام وتمليكها للمنتج الصغير بهامش ربح متفق عليه ومقسط، مما يضمن وصول التمويل إلى أصل إنتاجي ملموس وليس مجرد سيولة نقدية قد تُصرف في استهلاك آني (ملحم، 2024).

3. الاستقرار الاجتماعي والحد من البطالة: إن التمويل الأصغر الإسلامي، بخلاف القروض الصغيرة التقليدية التي قد تغرق الفقراء في فخ الديون نتيجة الفوائد المرتفعة، يركز على استدامة المشروع. فالمصرف الإسلامي حين يربح من نجاح المشروع، يصبح مهتماً بتقديم الدعم الفني والاستشاري لصغار المنتجين. هذا التلاحم يقلل من معدلات الفشل في المشروعات الصغيرة، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل مستدامة واستقرار اجتماعي يحد من ظواهر الفقر والبطالة (ملحم، 2024).

المبحث الرابع: ضمانات الاستدامة (الحوكمة والمسؤولية الأخلاقية)

لا تتوقف استدامة التمويل الإسلامي عند حدود ابتكار الصيغ والأدوات، بل تمتد لتشمل الأطر الرقابية والتكاملية التي تضمن بقاء هذه المنظومة داخل مسارها المقاصدي. إن ضمانات الاستدامة في الصيرفة الإسلامية تركز على محورين جوهريين: محور داخلي يتمثل في الحوكمة الشرعية التي تضبط جودة الأداء وتمنع الانحراف، ومحور خارجي يتمثل في التكامل مع مؤسسات القطاع الثالث (الزكاة والوقف)، مما يحول المصرف من مؤسسة مالية بحتة إلى مركز إشعاع تنموي واجتماعي.

المطلب الأول: الحوكمة الشرعية كضمانة للأداء والاستقرار المالي

تمثل الحوكمة الشرعية (Sharia Governance) صمام الأمان الذي يميز المصارف الإسلامية عن غيرها. فهي ليست مجرد إجراء شكلي لضمان الحلال والحرام، بل هي منظومة إدارية متكاملة تساهم في تعزيز الكفاءة الاقتصادية وحماية حقوق أصحاب المصالح.

1. استقلال الرقابة والحد من تضارب المصالح: أكدت الدراسات الحديثة أن المفتاح الجوهرى لنجاح الحوكمة يكمن في الاستقلال التام لهيئات الرقابة والتدقيق الشرعي عن الإدارة التنفيذية للمصرف. فتبعية المدقق الشرعي للجمعية العمومية (أصحاب الملكية) أو ارتباطه فنياً بهيئات عليا في المصارف المركزية يضمن نزاهة التقارير الرقابية. إن هذا الاستقلال هو الضمانة الحقيقية لتعزيز ثقة المودعين؛ فالمودع في البنك الإسلامي هو شريك مخاطر وليس مجرد صاحب دين، وبالتالي فإن طمأننته على سلامة استثمارات المصرف شرعياً وفنياً تعد ركيزة لجذب رؤوس الأموال المستدامة (سالم، 2022).
2. أثر الحوكمة في جودة الأداء المالي (ROA): تشير النتائج القياسية في بيانات مصرفية رصينة إلى وجود ارتباط وثيق بين صرامة الحوكمة وبين معدلات العائد على الأصول (ROA). فالحوكمة الشرعية الصارمة تكتشف الانحرافات التشغيلية والمخاطر قبل وقوعها، مما يقلل من تكاليف الامتثال ويحمي المصرف من مخاطر السمعة التي قد تؤدي لسحب الودائع. إن الالتزام بضوابط الهيئات الشرعية يفرض نوعاً من الانضباط الذاتي في إدارة المحفظة الائتمانية، حيث يُمنع التمويل في قطاعات عالية المخاطر أو وهمية، مما يرفع من جودة أصول المصرف ويحقق استقراراً مالياً طويل الأجل (بوهرين، 2023).
3. الحوكمة كآلية لضبط المقاصد التنموية: تتجاوز الحوكمة الحديثة دورها التقليدي لتصبح أداة لضمان التنمية. فالهيئات الشرعية اليوم مدعوة لمراقبة مدى مساهمة تمويلات المصرف في دعم الاقتصاد الحقيقي. وبذلك، تصبح تقارير الحوكمة شهادة على مدى التزام المصرف بمسؤوليته تجاه إعمار الأرض، وهو ما يعزز من قيمة المصرف كعلامة تجارية أخلاقية جاذبة للمستثمرين الباحثين عن الاستثمار المسؤول اجتماعياً (سالم، 2022).

المطلب الثاني: التكامل بين الصيرفة والقطاع الثالث (الوقف والزكاة) وتحقيق الأمن الغذائي

تتميز الفلسفة التنموية الإسلامية بوجود قطاع ثالث (الاقتصاد التضامني) يكمل دور القطاعين العام والخاص. إن قدرة المصارف الإسلامية على هيكلة العلاقة مع أموال الزكاة والأوقاف تمثل قمة الدور التنموي الإنساني.

1. الإدارة الاحترافية لأموال الزكاة والمسؤولية المجتمعية: لا تكتفي المصارف الإسلامية بمجرد دفع زكاتها، بل هي تعمل كقنوات لتجميع وتوجيه أموال الزكاة والصدقات نحو القروض الحسنة أو تمويلات تمكين الفقراء. هذا التكامل يحول أموال الزكاة من مبالغ استهلاكية آنية إلى رؤوس أموال إنتاجية لصغار الحرفيين والمزارعين. إن وضع المسؤولية المجتمعية في قلب الأنشطة المصرفية يعيد صياغة صورة المصرف في الوجدان الشعبي كشريك مجتمعي وليس مجرد جاني أرباح، مما يحقق التوازن بين الغايات المادية والقيم الروحية للمجتمع (المريني، 2020).
2. الوقف النقدي ودعم الاستدامة طويلة الأجل: يمثل الوقف رأس مال دائم لا ينقطع نفعه. وتبرز هنا أهمية ابتكار صناديق الوقف النقدي التي تديرها المصارف الإسلامية باحترافية استثمارية. إن توجيه عوائد هذه الأوقاف نحو البحث العلمي، والتعليم، والرعاية الصحية يساهم في بناء رأس المال البشري، وهو المحرك الأساسي لأي تنمية

مستدامة. وبذلك، يصبح المصرف الإسلامي جسراً يربط بين مدخرات الواقفين وبين الاحتياجات التنموية المزمّنة للمجتمعات (لمريني، 2020)

3. الأمن الغذائي وصكوك الاستزراع (تطبيقات معاصرة): في ظل الأزمات العالمية الراهنة، أصبح تحقيق الأمن الغذائي ضرورة استراتيجية. وهنا يبرز الدور التنموي الشامل عبر تفعيل صكوك الاستزراع والمشاركة الزراعية. إن دعم الاستثمار الزراعي وتوفير التمويل للفلاحين الصغار لاستصلاح الأراضي وشراء التقنيات الحديثة يمثل تجسيداً حياً لرسالة العمارّة. وتوصي الدراسة بضرورة دمج هذه الأدوات ضمن السياسات القومية، حيث يساهم التمويل الزراعي الإسلامي في تقليل الفجوة الغذائية وتحقيق سيادة الدول على مواردها، وهو أسمى غايات التنمية المستدامة (الفتلاوي والساعدي، 2022).

خاتمة البحث: النتائج والتوصيات

بعد الرحلة التحليلية والتأصيلية في أروقة الفكر الاقتصادي الإسلامي، وفي ضوء فحص الأدوات التمويلية وأثرها التنموي، خلصت الدراسة إلى حزمة من النتائج الجوهرية التي تؤكد تفوق المنظومة المالية الإسلامية في تحقيق الاستدامة، كما وضعت جملة من التوصيات العملية لصناع القرار.

أولاً: النتائج الجوهرية للبحث

1. الارتباط البنوي بالنمو الحقيقي: أثبتت الدراسة وجود علاقة ارتباطية طردية قوية جداً بين مؤشرات الصيرفة الإسلامية والنمو الاقتصادي الحقيقي. ويتضح ذلك من خلال قدرة المصارف الإسلامية على استقطاب المدخرات وتوجيهها نحو تكوين رأس المال الثابت (آلات، مصانع، مشاريع بنية تحتية)، مما ينعكس بشكل مباشر على زيادة الناتج المحلي الإجمالي ورفع نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، بعيداً عن أرقام النمو الوهمية الناتجة عن تدوير الديون (بن مشيش، 2020).

2. كفاءة الأدوات في الضبط والعدالة: توصل البحث إلى أن الحوكمة الشرعية المستقلة، بالتوازي مع استخدام أدوات الصكوك والتمويل الأصغر، تمثل المنظومة الأقدر على الحد من التضخم وتحقيق العدالة التوزيعية. فالصكوك تفتت الملكية وتوزع ثمار النمو، والتمويل الأصغر يُمكن الفئات الهشة اقتصادياً، بينما تضمن الحوكمة عدم انحراف هذه الأدوات عن مقاصدها التنموية الكلية (بوهرين، 2023).

3. الحصانة ضد الأزمات المالية: أكدت الدراسة أن التمويل الإسلامي يمتلك حصانة ذاتية وهيكلية ضد الأزمات المالية العالمية. هذه الحصانة نابعة من الارتباط العضوي بالأصول الإنتاجية وتحريم المتاجرة بالديون أو المشتقات المالية الوهمية. وبذلك، فإن المصرفية الإسلامية تعمل كصمام أمان للاقتصاد القومي عبر تقليل الفجوة بين القطاعين النقدي والحقيقي (لمريني، 2020)

4. التكامل التنموي الشامل: أظهرت النتائج أن قوة التمويل الإسلامي تكمن في قدرته على دمج القطاع الاستثماري الربحي مع القطاع الاجتماعي (الزكاة والوقف). هذا التكامل يحقق الأمن المجتمعي عبر توفير الخدمات العامة والتمكين الاقتصادي للفقراء، مما يرسخ استدامة شاملة لا تقف عند حدود الاقتصاد، بل تمتد لتشمل البعدين الإنساني والبيئي (الفتلاوي والساعدي، 2022).

ثانياً: التوصيات الاستراتيجية

بناءً على النتائج السابقة، توصي الدراسة بالآتي:

1. الصيرفة الإسلامية كشريك استراتيجي: ضرورة دمج الصيرفة الإسلامية كشريك استراتيجي وأصيل في الخطط التنموية الوطنية للدول (مثل الرؤية القومية 2030 وغيرها). ويجب ألا يُنظر إليها كقطاع موازٍ فحسب، بل كقاطرة أساسية لتمويل المشاريع القومية الكبرى واستدامة النمو عبر أدوات المشاركة والصكوك.
2. تعزيز استقلالية الحوكمة والرقابة: توصي الدراسة بالانتقال الفوري نحو الرقابة المستقلة التامة عبر فك ارتباط هيئات الرقابة الشرعية بالإدارات التنفيذية للمصارف، وربطها فنياً وإدارياً بالمصارف المركزية. إن هذا الإجراء كفيل بتعزيز الشفافية، وتقليل المخاطر التشغيلية، وزيادة ثقة المستثمرين الدوليين والمحليين في نزاهة العمليات المالية الإسلامية (سالم، 2022).
3. توجيه الائتمان نحو القطاعات الحيوية: التوسع في إصدار الصكوك التنموية الموجهة خصيصاً لقطاعات الزراعة (لتحقيق الأمن الغذائي)، والصناعة (لتحقيق القيمة المضافة)، والبحث العلمي (لبناء اقتصاد المعرفة). إن توجيه التمويل لهذه المجالات هو الكفيل بتحقيق الكفاية المجتمعية وتقليل التبعية الاقتصادية للخارج.
4. بناء الكوادر التنموية الهجينة: توصي الدراسة الجامعات والمراكز البحثية بتبني برامج تعليمية تدمج بين العلوم الفقهية المقاصدية وبين التحليل الاقتصادي التنموي الحديث. إن تخريج جيل من المصرفيين القادرين على فهم أبعاد الاستدامة والمسؤولية المجتمعية هو الضمانة الحقيقية لتحويل المصارف الإسلامية إلى مؤسسات عمارة للأرض.

قائمة المراجع

- بسيوني، عبد الحميد (1988). *نظرية التنمية الاقتصادية في الإسلام: دراسة مقارنة*. دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- بن زيدان، فاطمة الزهراء (2020). *الصكوك الخضراء صناعة مالية مستدامة: نظرة عالمية*. مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، (14)، 104-87. الجزائر.
- بن مشيش، حليلة (2020). *دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية*. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 7(1)، 177-192. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

- بوهرين، فتيحة (2023). دراسة تحليلية قياسية لأثر الحوكمة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الكويتية باستخدام مؤشر *ROA*. *Journal of Business and Environmental Sciences*، 2(2)، 465-449.
- سالم، محمد ميلاد (2022). العلاقات التعاقدية لهيئات الرقابة الشرعية وإدارات التدقيق الشرعي ودورها في تعزيز بيئة الحوكمة الشرعية. *مجلة الدراسات الاقتصادية*، 5(4)، 196-173. جامعة بنغازي، ليبيا.
- الشبول، محمد علي إبراهيم (2014). *الأمن البيئي: تكيفه الشرعي وتطبيقاته المعاصرة*. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن.
- الفتلاوي، حيدر علي، والساعدي، وسن خيفة (2022). دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة: مراجعة وتقويم. *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*، 3(6)، 430-413.
- لميني، نجلاء (2020). المصارف الإسلامية أداة لتفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. *مجلة نوميروس الأكاديمية*، 1(1)، 110-96. الجزائر.
- ملحم، ميساء منير (2024). التمويل الأصغر الإسلامي كآلية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن. *Dirasat: Shari'a and Law Sciences*، 51(1)، 80-67. الجامعة الأردنية.
- Herş, Ahmet (2025). Islamic Microfinance: Challenges and Obstacles. *Journal of Islamic Economics and Finance*, 11(1), 34-65.